



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : الشروق

عنوان الموضوع : جولة بلينكن.. محاولة تغيير النهج الأمريكي في إفريقيا

تاريخ النشر : 29/11/2021

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مقالا للكاتب حمدي عبدالرحمن تناول فيها تحليل زيارته وزير الخارجية الأمريكية الأخيرة إلى ثلاث دول أفريقية.. نعرض منه ما يلي. قام وزير الخارجية الأمريكية، أنتوني بلينكن، بجولة أفريقية استغرقت 5 أيام خلال الفترة من 15 إلى 20 نوفمبر 2021، وهي الأولى له في المنطقة منذ توليه منصبه في يناير الماضي. وقد شملت هذه الجولة كلا من كينيا ونيجيريا والسنغال. وتأتي هذه الزيارة وسط تحديات هائلة تواجه السياسة الأمريكية في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك الانتقال المتعثر في السودان، والصراع الأهلي المستمر في إثيوبيا، والمخاوف المتزايدة بشأن عدم الاستقرار والتراجع الديمقراطي وقدره الدولة على البقاء في نيجيريا. كما تشعر واشنطن بالقلق إزاء تمدد دور كل من الصين وروسيا في القارة الأفريقية، وذلك على حساب بعض الشركاء التقليديين للولايات المتحدة. تكمن أهمية اختيار كينيا ونيجيريا والسنغال في جولة وزير الخارجية الأمريكية، بلينكن، في كونها تجسد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا في عهد إدارة جو بايدن. إذ إن أفريقيا ككل تكسب أهمية استراتيجية كبرى تجعلها تسهم في تشكيل مستقبل العالم، بحسب تعبير بلينكن. ولعل ما يجمع هذه الدول أنها قد تشكل نموذجاً يُحتذى به للشراكات الأمريكية الجديدة في مجالات تعزيز التحول الديمقراطي، ودعم محركات النمو الاقتصادي والابتكار، ومكافحة التغير المناخي. وقد اتضح ذلك من اجتماع بلينكن مع رائدات أعمال في داكار، وحضوره حفل توقيع لأربع شركات أمريكية تعقد صفقات بنية تحتية كبيرة في السنغال تبلغ قيمتها حوالي مليار دولار. كما أنه زار معهد باستور، الذي يعمل على إنتاج لقاح لفيروس كوفيد - 19 بمساعدة من الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، أصبح الدفاع عن الديمقراطية سمة مميزة لسياسة بايدن الخارجية، خاصة أن الولايات المتحدة تتنافس على النفوذ مع الصين في أفريقيا وحول العالم. شعار «العودة إلى أفريقيا» كانت رحلة بلينكن تهدف، ولو جزئياً، إلى إبراز صورة واشنطن كفاعل رئيسي في المبادرات الإقليمية والدولية لاستعادة السلام وتعزيز الديمقراطية في الوقت الذي تنافس فيه الصين وروسيا وغيرهما من الدول الفاعلة في العلاقات الدولية. وكان من الصعب الترويج لشعار «العودة إلى إفريقيا»، على الرغم من المساهمات الأمريكية الهائلة بالمال والقوات لمكافحة جائحة فيروس كورونا وغيره من الأمراض المعدية؛ إذ إن الصين تقوم طول الوقت بضخ المليارات في مشروعات الطاقة الأفريقية والبنية التحتية وغيرها من المشاريع التي تعتبرها واشنطن «عمليات نصب واحتيال» مصممة للاستفادة من الدول الإفريقية. قد تركزت تداعيات الانسحاب من أفغانستان بعض الأفارقة بنساءلون عن مدى جدية علاقاتهم مع واشنطن. وكان هذا مصدر قلق خاص، حيث قامت الصين بملء الفراغ الذي تركه غياب الولايات المتحدة عن أفريقيا وانشغالها بأجزاء أخرى من العالم. وقد غذى هذا التصور عدم اكتراث إدارة دونالد ترامب السابقة بأفريقيا إلا من منظور قوة الصين الأخذة في التوسع السريع، وهو أمر تأمل إدارة بايدن الحالية تغييره. نهج جديد لاحتواء الصين كانت السياسة الأمريكية تقوم على حصر الدول الأفريقية صراحة على عدم الدخول في صفقات مع بكين، لأنها سوف تنقل كاهلها بالديون. وعوضاً عن أسلوب الوعظ والتحريض الأمريكي الذي لم يجد نفعاً في الماضي، يحاول بلينكن أن يقدم للدول الأفريقية مساراً مختلفاً يعتمد على الدخول في صفقات أكثر استدامة تُفيد العمالة الوطنية، حيث يريد أن تكون المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في القارة «سباقاً على القمة»، كما يسميها. ومن الطريف أن وزير الخارجية النيجيري تحدث عن كيفية استفادة أفريقيا من هذا التنافس الدولي، حيث شبه بلاده بـ «العروس الفاتنة التي يتبارى الجميع على استرضائها، ويكون في مقدورها في نهاية المطاف أن تأخذ ما تستطيع من كل منهم». من الواضح أن النهج الأمريكي الجديد اتخذ لغة أخف حدة في التعامل مع الصين، مقارنة بحالة وزير الخارجية الأمريكي السابق، مايك بومبيو، الذي وضع إطاراً لزيارته الوحيدة إلى إفريقيا، في فبراير 2020، حول المنافسة مع بكين، وحث حينها الدول الإفريقية على توخي الحذر من وعود «الأنظمة الاستبدادية»، على حد وصفه، واعتبر أن الشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة ستحقق «تحرراً حقيقياً». تعزيز التبادل التجاري. إن أكبر شريكين تجاريين للولايات المتحدة في إفريقيا هما نيجيريا وجنوب إفريقيا، حيث يمثلان معاً أكثر من نصف إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا. وبشكل عام، تمثل التجارة مع قارة إفريقيا 1% فقط من إجمالي التجارة الخارجية للولايات المتحدة. بينما تصدر البلدان الإفريقية الموارد الطبيعية في المقام الأول، فإنه يتم استيراد العديد من العناصر المصنوعة من الولايات المتحدة. وهذا الاختلال في التوازن مع أفقر منطقة في العالم يتم الترويج له بشكل متعمد من خلال قانون النمو والفرص في إفريقيا (أجوا)، الذي ظل سارياً منذ 20 عاماً. ويسمح هذا القانون باستيراد السلع المعفاة من الرسوم الجمركية من العديد من الدول الإفريقية، ويدعم بشكل أساسي التجارة في الملابس المُنْتِجة في إفريقيا، وهي أهم الصادرات المصنوعة إلى الولايات المتحدة. ومع ذلك، انخفضت التجارة بين الدول الإفريقية والولايات المتحدة بشكل حاد على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي الوقت نفسه، تُظهر المقارنة أن الصين أصبحت شريكاً تجارياً مهماً بشكل متزايد لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والقارة بأكملها. وطبقاً لأحدث الإحصاءات، يبلغ حجم التجارة بين الدول الإفريقية والصين أربعة أضعاف حجم تجارة الأولى مع الولايات المتحدة. وعليه، فإن التوجه الأمريكي الجديد نحو إفريقيا يسعى إلى تحقيق شراكات اقتصادية مع دول هذه القارة التركيز على مكافحة الإرهاب. لعل من أبرز ملامح السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا مكافحة الإرهاب ودعم القوات العسكرية والأمنية الوطنية. قام الجيش الأمريكي منذ عام 2001 بإنشاء شبكة من القواعد في نحو 15 دولة إفريقية، وبشكل أساسي في منطقة الساحل والقرن الإفريقي. وقد انخرطت القوات الأمريكية في أنشطة واسعة النطاق بالقارة السمراء على مر السنين، حيث دفعت واشنطن مليارات الدولارات في شكل «مساعدات أمنية» لشركائها الأفارقة، كما قامت قوات العمليات الخاصة الأمريكية نفسها بمهام قتالية لمكافحة الإرهاب فيما لا يقل عن 13 دولة إفريقية بين عامي 2013 و2017. وفي عام 2019، شنت الولايات المتحدة غارات جوية على أهداف إرهابية لحركة الشباب في الصومال بمعدل مرة واحدة في الأسبوع. وفي عام 2007، تم إنشاء القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) ومقرها في مدينة شتوتجارت، لإدارة عمليات الانتشار. واعتباراً من يناير 2020، وفقاً لـ «أفريكوم»، تركز 5100 من أفراد الجيش و1000 من المدنيين العاملين في البنتاجون في إفريقيا. وبدأ هذا الوجود الأمريكي يتناقض مع زيادة المطالب الداخلية بضرورة عودة القوات من الخارج. وحتى الآن، لا توجد مؤشرات على أن إدارة بايدن ستصبح أكثر انخراطاً عسكرياً في مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، من غير الواضح أيضاً ما إذا كان قرار ترامب الخاص بسحب القوات من إفريقيا سوف يتم تعديله.. وتولى الإدارة الأمريكية في عهد بايدن مسألة الوجود الروسي في المنطقة اهتماماً بالغاً، وهو ما يجعلنا أمام ظاهرة «الاحتواء المزدوج» لكل من الصين وروسيا في إفريقيا. التحديات الإثيوبية والسودانية. لقد استهلك بلينكن بالتاكيد الكثير من الوقت خلال محطته الأولى في كينيا، التي تهدف الولايات المتحدة إلى أن تكون بديلاً عن أديس أبابا في القيام بدور إقليمي قيادي، لمناقشة الأوضاع المتردية في كل من السودان وإثيوبيا. فقد تسببت الحرب الأهلية التي استمرت عاماً في إقليم تيجراي بإثيوبيا في حدوث مجاعة وفضائح متزايدة. وحاولت الولايات المتحدة من دون جدوى إقناع الحكومة هناك بوقف القتال والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. وبدلاً من ذلك، أطلق رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، انتقادات شديدة الخطورة ضد الجهود الغربية لوقف الحرب برسالة على موقع «تويتتر»، حيث ألقى فيها باللوم في المشاكل التي تشهدها إثيوبيا على «حرب سرديّة معقدة» يقودها «أعداء» لم يكشف عن أسمائهم، وذلك في إشارة إلى ألد خصومه التجاري. وقال أحمد إن هذه القوى «تستخدم المعلومات المضللة كمسار لتحريكها الشرير». وفي ظل هذا الإصرار والتعنت من أطراف الحرب جميع في إثيوبيا، بحث بلينكن عن مساعدة إقليمية لهذه الأزمة. وفيما يتعلق بقضية السودان، يبدو أنها أقل تعقيداً. فقد أدان الوزير بلينكن إجراءات البرهان الاستثنائية، وطالب بعودة رئيس الوزراء، عبدالله حمدوك، من أجل استمرار مسيرة الانتقال الديمقراطي وانتخاب حكومة مدنية. ولعل الصعقة التي تم بموجبها عودة حمدوك يوم 21 نوفمبر 2021 إلى منصبه وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة، قد أعادت قدراً من الاستقرار إلى السودان. لم يوضح بلينكن الخطوات الإضافية التي قد تتخذها الولايات المتحدة للتأثير على مسار الأحداث في السودان وإثيوبيا، لكنه حذر من أنه سوف تكون هناك عواقب لما أسماه «الفضائح» في إثيوبيا. ختاماً، أظهرت جولة بلينكن الإفريقية أن هناك تحولا ملحوظا في الطريقة التي ترى بها الولايات المتحدة وتحدث عن إفريقيا. لقد تحدث الوزير بلينكن في محطاته الثلاث عن الشراكات التعاونية التي تقوم على الندية والمصالح المتبادلة، وابتعد عن «الأسلوب الاستعلائي» الذي ميز خطابات الإدارات الأمريكية السابقة نحو إفريقيا. ولا شك أن الاعتراف الأمريكي بأن «إفريقيا هي المستقبل»، يؤكد أنه لم يعد من الممكن تجاهل هذه القارة، بيد أن المعيار الذي سوف يحدد مسار النهج الجديد تجاه إفريقيا يعتمد على مدى التخلي عن خطاب تنافس القوى العظمى ودلالاته الاستعمارية في القارة الإفريقية. *لينك المقال في الشروق